مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

فوز المرشح (مسعود بزشكيان) برئاسة إيران وانعكاساته الداخلية والإقليمية والدولية

(قراءة تحليلية)

يوسف كامل خطاب
باحث أول

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

Gulf Research Center
Knowledge for All

بعد أسبوع من انتهاء الجولة الأولى للانتخابات. التي فاز فيها كل من المرشح (الإصلاحي) (مسعود بزشكيان)، بحصوله على 10,415,191 صوتًا، بنسبة 42% من إجمالي الأصوات؛ ومنافسه (الأصولي المتشدد) (سعيد جليلي) بحصوله على 9,473,298 صوتًا، بنسبة 39% من إجمالي الاصوات؛ وخروج المرشحين (المحافظين): (محمد باقر قاليباف) و(مصطفى بور محمدي) . بدأت جولة الإعادة[1] . وفقًا لقانون الانتخابات الإيراني . في 5 يونيو 2024م؛ لاختار الرئيس الإيراني القادم من أحد المرشحيْن الفائزيْن في الجولة الأولى، وهما: (الإصلاحي) (مسعود بزشكيان) و(الأصولي المتشدد) (سعيد جليلي)، وجاءت النتيجة في صالح (بزشكيان).

ونظرًا لما شهدته الانتخابات من مفاجآت، في جولتيها: الأولى والأخيرة، فسوف نقوم في هذه الورقة بقراءة تحليلية متعمقة لما تم في الانتخابات من مفارقات، وما أسفرت عنه نتائجها في جولتيها من الفوز. غير المتوقع . للمرشح الإصلاحي (مسعود بزشكيان)، على منافسيه من المرشحين الأصوليين المحافظين، الأقرب نهجًا واقتناعًا وتوجهًا وفكرًا للنظام السياسي الديني الحاكم لإيران بقيادة المرشد الأعلى (علي خامنئي)؛ وتوضيح ما يعكسه فوز (بزشكيان) من دلالات؛ وما ينتظره من مهام داخلية وخارجية؛ والمعوقات التي قد تحول دون تحقيقه لمهامه.

نتائج الجولة الأخيرة للانتخابات ودلالاتها:

كشفت النتيجة النهائية عن فوز المرشح الإصلاحي (مسعود بزشكيان) على منافسه الأصولي (سعيد جليلي)، ليصبح الرئيس التاسع لجمهورية إيران الإسلامية منذ تأسيسها؛ حيث حصل الأول على (16 مليونًا و384 ألفًا و403 أصوات،)، بنسبة قدرها (55%) ممن شاركوا في التصويت؛ مقابل (13 مليونًا و538 ألفًا و179صوتًا) للثاني، بنسبة قدرها (45%) من إجمالي أصوات عدد الناخبين الذي بلغ (30 مليونًا و573 ألفًا و931 صوتًا،) صوتًا، تمثل نسبتهم (49,8٪) ممن لهم حق التصويت من الشعب الإيراني والذين يزيد عددهم على (61) مليون مواطن[2].

وتعكس هذه النتيجة العديد من الدلالات الهامة، ومنها:

- مفاجئة الناخب الإيراني بنتيجة الانتخابات، في جولتيها الأولى والثانية، لاعتياديه على يكون الفوز في الانتخابات . الرئاسية والنيابية . التي تنخفض فيها نسبة المشاركة إلى دون 50%. على نحو ما كانت عليه في الجولة الأولى 39,8% . من نصيب مرشحي التيار المحافظ (متشددين ومعتدلين)، بينما النتيجة هذه المرة مختلفة تمامًا؛ حيث فاز المرشح الإصلاحي (مسعود بزشكيان) على منافسيه من الأصوليين/المحافظين في كلتا الجولتين، كما كان رجل الدين الوحيد بين المرشحين (مصطفى بور محمدي)، الذي خرج في الجولة الأولى، أقلهم حصولًا على أصوات الناخبين، فلم ينتخبه سوى 206 آلاف و397 ناخبًا، يمثلون أقل من 1% من نسبة الناخبين في الجولة الأولى.
- أن ناخبي التيار المحافظ كانوا أشد تفاجئًا وتأثرًا من النتيجة غير المتوقعة في كلتا الجولتين، حيث لم يحصل المرشح المحافظ المعتدل (قاليباف)، والمقرب من المرشد والحرس الثوري، سوى على

أقل من 10% من مجموع أصوات الناخبين؛ وهو ما جعل أنصار التيار الأصولي يشعرون بالاستياء من نتيجة الانتخابات ودلالاتها، ويمكن استنباط ذلك مما صرح به النائب الأصولي في البرلمان الإيراني (نصرالله بجمان فر)، تعليقًا على تأهل (جليلي) للجولة الثانية، واستبعاد (قاليباف) من السباق الرئاسي بقوله: «إن جليلي وقاليباف مناضلان في جبهة ولي الفقيه، وملعون من يتفوه بكلمة ضدهما»[3]!! كما كان الفارق بين الرئيس الإصلاحي الفائز (بزشكيان)، ومنافسه الأصولي (جليلي) في الجولة الثانية قرابة 3 ملايين من الأصوات، رغم اصطفاف الناخبين الأصوليين خلفه.

"الاصطفاف الشعبي خلف (بزشكيان)، والذي أدى إلى فوزه برئاسة إيران، يعد دليلًا على انبعاث الأمل في نفوس ناخبيه، وبخاصة من الشباب - الذين يشكلون نسبة كبيرة من الناخبين - بإمكانية التغيير السياسي والاجتماعي في إيران"

- عكست نتائج الانتخابات في كلتا الجولتين حرص الشعب الإيراني على الحد من سطوة التيار الأصولي المتشدد على شؤون البلاد، وإعلان رغبته في التغيير والإصلاح، وبخاصة بعد السنوات العصيبة التي شهدتها إيران تحت حكم المحافظين؛ وهو ما يتجسد في زيادة أعداد الناخبين في جولة الإعادة لانتخاب المرشح الإصلاحي (بزشكيان)، بعد فوزه على منافسيه الأصوليين الثلاثة في الجولة الأولى: (جليلي، وقليباف، وبور محمدي)؛ حيث تعدُّ الأصوات الإضافية التي شاركت في جولة الإعادة، والتي تصل نسبتها إلى حوالي (10%)، قد جُيِّرت لصالح الرئيس الإصلاحي الفائز (مسعود باشكيان)، على اعتبار أن الأعداد الإضافية التي حصل عليها (جليلي) في الجولة الأخيرة، هي الأصوات انتخبت (قليباف وبور محمدي) في الجولة الأولى، والتي تقارب مجتمعة خمسة ملايين صوت.
- مَيْلُ العدد الأكبر من الإيرانيين (55%) - وفقًا لما أظهرته نتائج الانتخابات - إلى النهج الإصلاحي في إدارة شؤون البلاد والتعويل عليه في وضع حلول لما تعانيه البلاد من أزمات داخلية وخارجية - إقليمية ودولية - حيث كان الرئيس الفائز (بزشكيان) من أكثر المرشحين انتقادًا ومعارضة لنهج المحافظين (متشددين ومعتدلين) في التعامل مع الأزمات الإيرانية؛ وهو ما اتضح من تصريحاته فيما تم من المناظرات الخمس التي أجراها مع منافسيه في الجولة الأولى، والمناظرتين اللتين أجراهما مع منافسه (جليلي) في الجولة الثانية؛ الأمر الذي يمكن معه اعتبار الاصطفاف الشعبي خلف (بزشكيان)، والذي أدى إلى فوزه برئاسة إيران، دليلًا على انبعاث الأمل في نفوس ناخبيه وبخاصة من الشباب - الذين يشكلون نسبة كبيرة من الناخبين - بإمكانية التغيير السياسي والاجتماعي

في إيران، مما يفرض عليه من النظام من قيود على الحريات السياسية والاجتماعية؛ فضلًا عن اجتياز ما تعانيه البلاد من أزمة اقتصادية خانقة جراء ما يُفرض عليها من عقوبات أمريكية وغربية.

- أن المرشح الإصلاحي قد فاز بالرئاسة، بعد حملة انتخابية مثيرة للجدل، تضمنت أقوالًا صريحة ومخالفة للتيار المحافظ المدعوم من المرشد الأعلى، كقوله: إنّ «الناس غير راضين عنا»، خصوصاً بسبب عدم تمثيل المرأة، وكذلك الأقلّيّات الدينية والعرقية، في السياسة. وقوله: «حين لا يشارك 60 في المائة من السكّان (في الانتخابات)، فهذا يعني أنّ هناك مشكلة» مع الحكومة. ودعوته إلى «علاقات بنّاءة» مع الولايات المتّحدة والدول الأوروبية من أجل «إخراج إيران من عزلتها»... وكلها آراء تخالف رأي المرشد وقناعاته وتصريحاته، فضلًا عن مخالفتها لآراء منافسيه وخصومه من التيار الأصولي المتشدد والمحافظ؛ وهو ما يجعل (بزشكيان) مرشحًا شعبيًا بكل معنى الكلمة؛ وهو ما أكد عليه بنفسه في أول تصريح له بعد فوزه بمنصب الرئاسة بقوله: «أنا غير مدعوم من حزب أو جهة، والشعب هو من انتخبني»[4].

- تعاضد التيار الإصلاحي والمعتدل مع (بزشكيان)، حيث قام كل من الرئيسين الإصلاحيين الأسبقين (محمد خاتمي) و(حسن روحاني)، بدعم وتأييد (بزشكيان)، حيث قال عنه (روحاني) إن (بزشكيان) يتمتع بعدة «مزايا مثل النزاهة والشجاعة والوفاء تجاه الأمة»، تمكنه أن يصبح رئيساً للجمهورية، ولفت إلى أن (بزشكيان) أكد ضرورة إحياء الاتفاق النووي «وهو الأمر الذي لا يريد المرشد أن يتم، وفق ما يعتبره تنازلًا من إيران للولايات المتحدة، أو تفريطًا فيما يراه حقوقا أساسية للدولة»؛ مضيفًا: «أطلب ممن يريدون إرساء علاقات بناءة مع العالم والاعتدال التصويت لصالح الدكتور مسعود بازشكيان»...«يتعين علينا التصويت لصالح شخص مصمم على إلغاء أي عقوبة على الشعب الإيراني»[5]. كما انضم إلى حملته وزير الخارجية السابق (محمد جواد ظريف)، مهندس الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه مع القوى الكبرى في عام 2015م؛ وربما كان لذلك دور كبير في ارتفاع نسبة الناخبين عن الجولة الأولى بـ (10%)، وهي النسبة التي تمثل ـ على الأغلب الفئة ـ الرمادية من الناخبين الذين امتنعوا عن المشاركة في الجولة الأولى لقناعتهم بعدم جدوى مشاركتهم.

- تمرير فوز (بزشكيان) دون تدخل من المرشد ومؤسساته لتغيير النتائج لصالح المرشح المحافظ (جليلي)، على غرار ما تم في انتخابات 2009م من تدخل لصالح استمرار (محمود أحمدي نجاد)

لفترة ولاية ثانية؛ وهو ما يمكن تعليله بسبب أو أكثر من الأسباب التالية:

1. خشية النظام من اندلاع المظاهرات في أنحاء البلاد احتجاجًا على التدخل في النتائج وتغييرها لصالح مرشح النظام (جليلي)، كما حدث عام 2009م، حيث اندلعت في البلاد احتجاجات غير مسبوقة عرفت حينها بـ (الثورة الخضراء)[6].

2. إعادة بناء ثقة الشعب في العملية الانتخابية والمؤسسات الحكومية، وخصوصًا بعد ما شهدته الجولة الأولى من الانتخابات من إحجام غير مسبوق عن المشاركة؛ واعتبار البعض أن ذلك دليلًا على رفض الشعب للنظام الحاكم؛ وهو ما حاول المرشد نفيه عبر تصريحه بالقول: «من الخطأ تماما الاعتقاد أن أولئك الذين لم يصوتوا في الجولة الأولى هم ضد النظام»؛ على الرغم من إقراره بأن «نسبة الإقبال جاءت أقل من المتوقع»[7].

> **كان تمرير فوز مرشح إصلاحي على المرشحين المحافظين ضروريًا للنظام لـ: تجنُّب الاحتجاجات الشعبية، واستعادة الثقة في جدوى الانتخابات ومصداقيتها، وتنفيس الاحتقان الداخلي بالحديث عن الحريات، وفتح قناة للحوار والتفاهم مع أمريكا والغرب لرفع العقوبات؛ وهذا ما كان (بزشكيان) يردده في حملته الانتخابية**

3. تهدئة الشعب تجاه المؤسسة الحاكمة بعد الاضطرابات الكبيرة والاحتجاجات التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة، والتي بلغت ذروتها بعد وفاة المواطنة الكردية الأصل مهسا أميني في 2022م، وتعامل النظام معها بأساليب قمعية ضاعفت من شدة الاحتقان الشعبي تجاهه، رغم نجاحه في وقفها. وهو مطلب هام عند النظر إليه من زاوية أن تجنب النهج المتشدد يمكن أن يعيد بعض الدعم للنظام قبل اختيار الخليفة القادم للمرشد الأعلى البالغ من العمر 85 عامًا؛ خصوصًا وأن أحد المرشحين لهذا الدور هو ابنه الثاني، (مجتبى).

4. إظهار إيران بمظهر الدولة الديمقراطية، التي تحرص على نزاهة الانتخابات وشفافيتها، وإن استبعدت مرشحًا مؤيدًا للنظام ومتماهيًا مع سياسة المرشد الأعلى، وأفرزت رئيسًا مختلفًا أو مخالفًا - وفقًا لما يتم إبرازه وتسليط الضوء عليه منذ بدء الانتخابات[8] - لرأس النظام وتوجهاته، وخصوصًا فيما يتعلق بالموقف من الولايات المتحدة والغرب، التي حذر المرشد الناخبين من

انتخاب الرئيس الحريص على تحسين الموقف تجاههم.

5. الفوز هو إشارة رمزية مقصودة ومخطط لها من القيادة الإيرانية العليا، وليس مجرد نزاهة في الانتخابات ونتيجتها، كما أعلنتها لجنة الانتخابات، بقدر ما لمغازلة القوى الغربية، ومحاولة تغيير توجه النظام، أو محاولة التخفيف من سياسات الحصار والعقوبات المتخذة ضد النظام الايراني لوقف نشاطه النووي والصاروخي، وتهديده للأمن الإقليمي، ودعمه للرئيس الروسي في حربه ضد أوكرانيا.

المهام الداخلية والخارجية للرئيس بزشكيان

تنتظر الرئيس الإيراني الإصلاحي (مسعود بزشكيان) حزمة من المهام ـ الداخلية والخارجية ـ التي يتعين عليه القيام بها فور استلام منصبه؛ ويمكن رصد أبرز المهام فيما يلي:

أولًا: المهام الرئاسية الداخلية:

يعاني الشعب الإيراني من كثير من المشاكل الداخلية التي تطلب حلولًا سريعة، وسياسات جديدة، ومن أبرز هذه المشاكل:

1. القيام بإصلاحات اقتصادية جوهرية لتحسين الاقتصاد الإيراني المتعثر؛ حيث يواجه الإيرانيون، البالغ عددهم نحو 85 مليون نسمة، عددًا من المشاكل الاقتصادية، التي تطلب حلًا سريعًا، ومنها: التضخم المرتفع للغاية، والذي يصل إلى 40%، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض قيمة العملة الوطنية الإيرانية (الريال/التومان) مقابل الدولار... وغيرها من المشاكل ـ التي تعاني منها البلاد منذ سنوات، وبخاصة التضخم المرتفع والبطالة الواسعة ـ والتي يتطلب حلها تنفيذ سياسات وبرامج اقتصادية قوية وفعالة، تشمل توفير المزيد من فرص العمل والتحكم في الأسعار... وغيرها من الحلول، التي تعتمد على نجاح الرئيس الجديد في تقليل الفساد المالي والإداري، وجذب الاستثمارات الأجنبية لتحقيق استقرار الاقتصاد.

2. معالجة القيود المفروضة على الحريات المدنية والحريات السياسية، وذلك من خلال رفع القيود عن الحرية الشخصية والتعبير؛ وتعزيز حرية الإعلام والتقليل من الرقابة؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ ومعالجة قضايا حقوق المرأة، والشباب، والأقليات القومية؛ وتحسين العلاقات مع تلك الفئات المجتمعية التي تشعر بالاستياء وخيبة الأمل

> **تنتظر الرئيس الجديد حزمة من المهام الداخلية، كالإصلاحات الاقتصادية: البطالة، التضخم، وتدني قيمة العملة الوطنية؛ ومعالجة المشاكل الاجتماعية: الإسكان، والتعليم، والصحة، الفقر؛ والبيئية: أزمة المياه؛ والإدارية: استشراء الفساد؛ والسياسية: خروج الحكومة من عباءة المرشد وسطوة الحرس الثوري**

جراء إهمال النظام السياسي لحقوقها، وخصوصًا خلال السنوات التي تولى فيها المحافظون السلطة، بسبب التمييز وعدم المساواة؛ وخلق بيئة مفتوحة للحوار وتبادل الآراء بين جميع فئات المجتمع

3. العمل على معالجة المشاكل الاجتماعية، وفي مقدمتها الفقر والمرض، حيث يعاني الكثير من الإيرانيين من عدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية؛ من مساكن للإقامة ومدارس للتعليم ومشافي كافية لتلقي العلاج، فضلًا عن تراجع جودة الخدمات الطبية ونقص المستلزمات الطبية؛ ويعول المواطن الإيراني في هذا الجانب على أن الرئيس الجديد كان وزيرًا للصحة في عهد الرئيس (محمد خاتمي) بين أغسطس 2001 وأغسطس 2005م. كما يتعين على الرئيس الجديد أن يقوم بمحاربة الفساد المستشري في الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة، ملقيًا بظلاله السلبية على الاقتصاد، فضلًا عما يؤدي إليه من تدهور الخدمات العامة

> **يستبعد حدوث تغيير مفاجئ وسريع في علاقات إيران بكل من روسيا، والولايات المتحدة، والغرب، وإنشاء سياسة متعددة الأطراف، تؤدي إلى استمرار التعاون مع روسيا، ورفع العقوبات الأمريكية؛ لتعارض الأمرين؛ وهو ما يحتاج من إيران وقتًا طويلًا وشروطًا وترتيبات معقدة لإتمامه**

4. إيجاد حلول للمشاكل البيئية، التي تتمثل في زيادة معدلات التلوث وبخاصة في المدن الكبرى، مما يؤثر على صحة المواطنين؛ ومحدودية الموارد المائية، والإدارة غير الصحيحة للمياه، وهو ما يمثل أحد التحديات البيئية الكبرى، التي تتطلب تخطيطًا دقيقًا واستثمارات كبيرة في البنية التحتية، لتوفير موارد جديدة للمياه، وتحسين إدارة القائم منها

5. خروج الحكومة من عباءة المرشد وسطوة الحرس الثوري: من أخطر المهام التي تواجه الرئيس الإصلاحي الجديد (مسعود بزشكيان)، هي الاستقلالية في اتخاذ القرارات بعيدًا عن تحكم المرشد وسطوة الحرس الثوري، أو بتعبير أدق، الفصل بين السلطة الدينية، التي يمتلكها المرشد باعتباره الولي الفقيه، والسلطة السياسية، التي ينبغي أن تعزى صلاحياتها إلى رئيس البلاد وليس للمرشد على نحو ما قرره الدستور الإيراني؛ وتأتي خطورة هذا التحدي من كونه كان قيدًا عانى منه جميع رؤساء إيران السابقين، المحافظين منهم والإصلاحيين؛ فقد صرح الرئيس الإيراني الأسبق (محمد خاتمي) ـ في لقاء صحافي بعد تركه السلطة وحرمانه من أي منصب في النظام ـ بتصريح لخص فيه سطحية أو شكلية الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة مقارنة بما يمنحه الدستور للمرشد، بقوله: «كنت في فترة رئاستي مثل موظف المشتريات»

وحسبنا أن نذكر أن المرشد قد قيَّد الرئيس الجديد القادم، حتى قبل أن يُنتخَب، بالائتمار بأمره في السياسة الخارجية ـ التي تعتبر من أخص مهام الرئيس حسب الدستور ـ حتى وإن أدت إلى المزيد

من الأزمات التي تعاني منها البلاد؛ ففي خطاب ألقاه في 25 يونيو 2024م، أي قُبيل الانتخابات الرئاسية المبكرة بثلاثة أيام؛ جدد المرشد معارضته للولايات المتحدة الأميركية، وقال إن «المرشح الأنسب» هو الذي سيساعد في دفع هذه السياسة. وقال خامنئي، دون أن يذكر أسماء محددة: «بعض السياسيين في بلادنا يعتقدون أن عليهم الاعتماد على هذه القوة أو تلك، ولا يمكن المضي قدما دون الاعتماد على هذه القوة المشهورة والعظيمة. أو يعتقدون أن كل طرق التقدم تمر عبر أميركا». وأضاف: «الشخص المقرب من أميركا ويتصور أنه لا يمكن المضي قدمًا خطوة إلا بفضل أميركا، لن يكون زميلًا جيدًا لكم. ولن يستخدم قدرات البلاد، ولن يدير الأمور بشكل جيد»[9]؛ منوهًا بحديثه إلى الإصلاحيين، الذين يؤكدون على ضرورة التفاوض ومحاولة إقامة علاقة مع الولايات المتحدة الأميركية.

وتتطلب تلك المهمة قدرًا كبيرًا من الكياسة والحكمة، لتلاشي الصدام مع النظام السياسي الإيراني؛ وهو ما فعله الرئيس (بزشكيان)، الذي حرص على إلقاء أول خطاب له في المنصب من مرقد الإمام الخميني، في إشارة رمزية على التزامه بالنظام الإسلامي في إيران. وتأكيده على «حكمة المرشد الأعلى علي خامنئي»، الذي لولاه لما كان له أن يصل لمنصبه؛ مشيدا بالأجواء التي جرت فيها الانتخابات. وتعهده أمام مرقد الخميني بمواصلة «مسيرة شهداء الجمهورية الإسلامية»[10].

ثانيًا: المهام الرئاسية الخارجية:

تابعت دول المنطقة والعالم الانتخابات الإيرانية باهتمام وترقب، نظرًا لمواقف إيران المؤثرة على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي. حيث تعول كثير من الدول على أن يؤدي وصول الرئيس الإصلاحي لمقعد الرئاسة إلى تحسين العلاقات الإيرانية مع دول المنطقة والعالم، ونزع فتيل التوتر الذي يسود المنطقة. ويمكن رصد المهام الخارجية المرتقبة للرئيس (بزشكيان) فيما يلي:

أ . نزع فتيل التوتر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وتهدئة الأوضاع وتهيئتها لإعادة التفاهم الدبلوماسي والسياسي المختلف عليها؛ خصوصًا أنه قد أعلن في حملته الانتخابية عن رغبته في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية، باعتباره أقرب الطرق لرفع العقوبات الاقتصادية عن بلاده؛ وبخاصة إذا تم

> **يستطيع (بزشكيان) أن يسهم في الاستقرار الإقليمي، عبر: تحسين علاقات إيران بدول الخليج العربية، ووقف الدعم عن الجماعات والميليشيات التابعة لها في بعض الدول العربية (العراق وسوريا ولبنان واليمن)؛ وهو ما يتطلب تحجيم دور الحرس الثوري في السياسة الخارجية**

إحياء الاتفاق النووي، الذي ألغاه الرئيس الأمريكي السابق (ترامب) من طرف واحد منتصف عام 2018م، وأخفق (بايدن) في إحيائه بعد تولي الرئاسة الأمريكية، رغم تعدد المباحثات والجولات الخاصة بذلك، لكثرة الشروط التي طالبت بها إيران أثناء رئاسة الرئيس السابق (ابراهيم رئيسي).

ب . ضبط العلاقات مع روسيا: تعد العلاقات الإيرانية ـ الروسية من الأمور التي المختلف عليها بين التيارين: المحافظ والإصلاحي، بل وبين التيار المحافظ نفسه؛ ويتضح هذا الاختلاف في موقف التيار المحافظ مع روسيا؛ حيث اتُخذ قرار التقارب من روسيا عام 2020 ـ 2021م، من قِبل المرشد الإيراني (علي خامنئي)؛ ولذلك كان الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي، ووزير الخارجية حسين أمير عبد اللهيان، من الداعمين الرئيسين للتقارب مع روسيا. وقد بلغت العلاقات بين البلدين ذروتها، فكانت تشمل تنسيق المواقف وتبادل المعلومات

> **يتوقع أن يسعى الرئيس إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع مصر؛ ولكنها قد تبقى علاقات حذرة بسبب التوترات التاريخية، التي شهدتها العلاقات بين البلدين؛ إضافة إلى تحسين العلاقات الإيرانية ـ التركية، عبر زيادة فرص التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين**

حول مختلف القضايا الدولية، بما في ذلك البرنامج النووي الإيراني ـ حيث قامت روسيا ببناء أول محطة للطاقة النووية في الشرق الأوسط في إيران ـ؛ والحرب في سوريا، والوضع في منطقة بحر قزوين، والاتجاهات السياسية والأمنية في أفغانستان... وغيرها من الملفات الإقليمية؛ كما لعبت إيران أيضًا دورًا مهمًا في أسواق النفط والغاز؛ فضلًا عن أنها أصبحت موردًا مهمًا للأسلحة لروسيا بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. كما تلعب إيران دورًا رئيسًا في خطط إنشاء ممر نقل بين الشمال والجنوب للالتفاف على العقوبات الغربية المفروضة على روسيا.

وقد تُوفيّ الرئيس الإيراني السابق (رئيسي) ووزير خارجيته (عبد اللهيان) قبل أن يتمكن البلدان من إضفاء الطابع المؤسسي على علاقتهما في شكل اتفاقية شراكة جديدة طويلة الأجل. وقد حافظ كل من الرئيس بالإنابة (محمد مخبر)، والقائم بأعمال وزير الخارجية بالإنابة (علي باقري كني)، على العلاقات المميزة بين البلدين؛ وأكدا على الطبيعة الاستراتيجية طويلة المدى للعلاقات بين إيران وروسيا.

وفي ضوء هذا الرصيد الكبير من العلاقات يتوارد السؤال: هل سيسعى الرئيس (بزشكيان) إلى تطوير العلاقات مع روسيا بالقوة نفسها، أم أن سيرسم مسارًا جديدًا للعلاقة؟ ويبدو أن الإجابة الأقرب للمتوقع هو أن يؤدي وصول الرئيس الإصلاحي (بزشكيان) لكرسي الرئاسة إلى إعادة النظر في استمرار العلاقات على هذا النحو من التميز والعمق، وذلك لاعتبارات عديدة؛ منها:

- إشارة العديد من المحافظين إلى أن هذه السياسة

لم تحقق نتائج ملموسة في تحسين الوضع الاقتصادي بإيران، بل على العكس من ذلك، فإن مساعدة روسيا في حرب أوكرانيا لم تؤدِ إلا إلى زيادة عبء العقوبات على طهران.

- إعلان الرئيس (بزشكيان)، في مناظراته الرئاسية، عن رفضه ومعارضته للاعتماد الأحادي الجانب على التعاون مع روسيا والصين خلال جولتي الانتخابات.

- أن تحجيم العلاقات الإيرانية ـ الروسية، قد يكون المقابل الذي تطلبه الولايات المتحدة، لتحسين العلاقات مع إيران، وهو الهدف الذي أعلن الرئيس الإيراني جديد في حملته الانتخابية في جولتي التنافس؛ على الرغم من رفض المرشد الأعلى لهذا التوجه، والتحذير منه.

- تأجيل (الكرملين) لأية مناقشات حول إبرام اتفاق ثنائي طويل الأمد بين طهران وموسكو، بعد وفاة الرئيس السابق (إبراهيم رئيسي)، مشيرًا إلى الحاجة إلى رؤية نتيجة الانتخابات الرئاسية الإيرانية، ما يعني تبادل البلدين للشك في مستقبل العلاقات بينهما؛ وخصوصًا بعد أن أبدى بعض المرشحين للرئاسة ـ وعلى رأسهم (بزشكيان) عدم اهتمامهم بالعمل بشكل وثيق مع موسكو خلال حملاتهم الانتخابية.

- استبعاد التغيير المفاجئ والسريع في العلاقات بين البلدين على المدى القصير، لارتباطه بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب، ورفع العقوبات وإنشاء سياسة متعددة الأطراف، وهو ما يحتاج إلى وقت طول وشروط وترتيبات معقدة لإتمامه؛ ومنها:

1. تحقيق (بزشكيان) تقدمًا كبيرًا في تحسين حقوق الإنسان في إيران.
2. إمكانية أن يساهم بزشكيان في استقرار المنطقة في الشرق الأوسط، عبر وقف دعم الجماعات والميليشيات التابعة لها في بعض الدول العربية (العراق وسوريا ولبنان واليمن).
3. التوصل إلى مسار لبناء علاقات إيرانية ـ إسرائيلية، رغم صعوبة ذلك، وربما استحالته، في المستقبل المنظور، مع إمكانية الاستعاضة عن ذلك بوقف حالة العداء العلني بين البلدين.
4. إبرام اتفاق جديد يلزم إيران باتفاقيات عدم انتشار الأسلحة النووية، ويقلص طموحاتها النووية.

تعد إسرائيل من أكثر دول المنطقة عداءً وتشككًا وترقبًا للتغيرات والأحداث الإيرانية، ومدى تأثير ذلك على أمنها؛ وهو ما يتطلب البحث عن مساريخرج العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية من إطار العداء والمواجهة، إلى إطار التهدئة والتفاهم، لتجنيب المنطقة ويلات الحروب وعائداتها المدمرة

5. إعادة تأسيس العلاقات الاقتصادية والاستثمارية في إيران مع الدول الأوروبية بشكل خاص.
6. عودة إيران إلى إنتاج وتصدير النفط الإيراني عبر الأسواق العالمية للطاقة.
7. تهدئة المخاوف الدولية والإقليمية بشأن قدرات ونوايا إيران في مجال الأمن السيبراني.

ج. تحسين العلاقات مع دول المنطقة: تتسم علاقات إيران مع دول الشرق الأوسط، وخصوصًا دول الجوار بعدم الاستقرار، ما يجعل مهام الرئيس الإيراني الجديد لتحسين تلك العلاقات على درجة كبيرة من الأهمية، لما سيترتب على ذلك من عوائد إيجابية على الداخل الإيراني، ليس أقلها تفعيل الأنشطة المالية والتجارية والاقتصادية، ولكن توفير القدرات المادية الهائلة التي ينفقها النظام الإيراني من أجل تعزيز تواجده غير المشروع في بعض الدول العربية؛ وإنهاء الخلافات السياسية مع قيادتها الشرعية. وتتمثل أبرز المهام التي يتصور قيام الرئيس (بزشكيان) تجاه دول المنطقة في

> **قد يتعرض (بزشكيان) إلى الصدام مع المؤسسات الحكومية المستفيدة من الأوضاع الراهنة. وفي مقدمتها الحرس الثوري الإسلامي، ومؤسسة القائد وما يتبعها من مجالس. إذا اتبع سياسات اقتصادية مغايرة، تضر بمكاسب تلك المؤسسات المتحكمة في اقتصاد البلاد**

توطيد العلاقات مع الدول الخليجية وتعزيزها: فباستثناء علاقات إيران مع كل من قطر وعمان، نجد أن علاقات إيران بباقي الدول الخليجية، كثيرًا ما تتعرض للاختلاف والتذبذب، إضافة إلى ما يغلب على علاقتها بباقي الدول العربية من توتر؛ وهو ما يجعل الدول الخليجية تترقب حدوث تغيُّر إيجابي ملموس في سياسة إيران تجاهها، تعتمد على تقليل التوترات وزيادة التعاون في جميع المجالات، وخصوصًا المجالات الأمنية المتعلقة بالأمن الملاحي في الخليج العربي وغيره من الممرات المائية

كما تأمل باقي دول المنطقة في تحسين علاقاتها مع إيران في ظل الرئيس الجديد (بزشكيان)، حيث تتوقع العراق تخفيفًا محتملًا للتدخل الإيراني في الشؤون الداخلية. بينما يبقى التواجد في سوريا ملفًا حرجًا، يجب إغلاقه، ولكن هناك عدم يقين حول كيفية تأثير سياسات (بزشكيان) على تحقيق ذلك، نظرًا لارتباط هذا الملف بالحرس الثوري. فيما سيراقب حزب الله عن كثب مواقف الرئيس الجديد لقياس أي تحولات في الدعم المادي الذي يحصل عليه منذ تأسيسه

وستتجه جميع الأنظار إلى اليمن، لتبصر كيفية تعامل (بزشكيان) مع الدور الإيراني في النزاع اليمني، وإمكانية استغلال علاقات إيران بالحوثيين في تهدئة الأوضاع في داخل اليمن، ودعم المساعي الإقليمية والدولية لتحقيق الأمن والسلم بين اليمن ومن

حولها من دول الجوار؛ ووقف تعديات الحوثيين على السفن العابرة في البحر الأحمر وتهديد الملاحة فيه

وستظل الفصائل الفلسطينية متفائلة باستمرار الدعم، ولكن تفاؤلها سيكون حذرًا من وقوع تحولات كبيرة في السياسات الإيرانية تجاهها. ويتوقع أن يسعى الرئيس إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع مصر، ولكنها قد تبقى علاقات حذرة بسبب التوترات التاريخية، التي شهدتها العلاقات بين البلدين

إضافة إلى تحسين العلاقات الإيرانية ـ التركية، عبر زيادة فرص التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين. والبحث مسار يخرج العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية من إطار العداء والمواجهة، إلى إطار التهدئة والتفاهم، حيث تعد إسرائيل من أكثر دول المنطقة عداءً وتشككًا وترقبًا لما يحدث في إيران من تغييرات، ومدى تأثير ذلك على أمنها

المعوقات التي قد تحول دون تحقيق الرئيس لمهامه

ا. عدم التعاون من قبل المسؤولين التابعين للتيار الأصولي خشية من أن يؤدي نجاح سياساته إلى: تقوض سلطة المؤسسات الدينية، ومن ثم تهديد مصالحهم وأوضاعهم؛ وتخوفهم من زعزعة المشهد السياسي وإضعاف مبادئ الجمهورية الإسلامية الأساسية، التي تم توطيدها على مدى العقود الماضية؛ أو إضعاف الأمن القومي الإيراني نتيجة مواقفه الأكثر ليونة في العلاقات الدولية؛ وحذرهم من زيادة التأثير الغربي نتيجة تقديم (بزشكيان) تنازلات كثيرة له

2. سلبية المواطنين الإيرانيين وإحجامهم عن التفاعل والتعاون مع رئيسهم؛ وتبدو أهمية هذا العائق من التدقيق في أعداد المشاركين في الانتخابات، والتي لم تصل إلى نصف عدد من لهم حق الانتخاب من المواطنين الإيرانيين، ما يعني أن نصف الإيرانيين أحجموا عن اختيار رئيسهم، لقناعة كثيرين منهم بأن اختيارهم لا قيمة له، لأسباب منها: أن «المرشحين في الانتخابات الإيرانية لا يمكن أن يصبحوا ممثلين لنا، لأن نتائجها محسومة سلفا»؛ وأن طبيعة نظام الجمهورية الإسلامية أفرغت الانتخابات من معناها، لانقسام البنية القانونية والسياسية وتعارضهما، وهو ما أوضحه البعض بقوله: «نحن أمام بنية تحمل المفاهيم الدينية من جهة، والمفاهيم الديمقراطية من جهة أخرى. وهذان المفهومان يلغي كل منهما الآخر باستمرار. فمن ناحية يقول المرشد علي خامنئي إن الشعب ليس مؤهلا لكي يشارك في استفتاء؛ ومن ناحية أخرى يؤكد على ضرورة مشاركة الشعب في الانتخابات»

وعلل أخرون رفضهم للمشاركة بالقول: إن «رئيس الجمهورية في كل العالم يصبح مسموع الكلمة عندما يصل إلى الرئاسة، ويطيعه ملايين المواطنين، لكن في

إيران الأمر ليس كذلك، لأن الرئيس هو مجرد خادم لدى المرشد". وأضاف متسائلًا: «السؤال المطروح هو: هل يستطيع بزشكيان عندما يصبح رئيسا أن يمضي كلمته على فيلق القدس التابع للحرس الثوري؟ هل يستطيع الرئيس أن يمرر ما يريده على المرشد؟"؛ وأكد أن «الانتخابات في إيران هي انتخابات لاختيار خادم للمرشد»، متسائلا: «ما الذي تتوقعونه من مجرد خادم»؟[11]

2. تصدي المؤسسات الحكومية المستفيدة من الأوضاع الراهنة، وفي مقدمتها الحرس الثوري الإسلامي[12]، ومؤسسة القائد[13] وما يتبعها من مجالس، لما سيتخذه الرئيس الجديد (بزشكان) من سياسات اقتصادية، لما سيترتب عليها من تأثير على الهيكل الحالي لتلك المؤسسات المتحكمة في اقتصاد البلاد، وإعاقتها لما قد يقوم به من إصلاحات

ويؤكد تاريخ العلاقات بين قادة الحرس الثوري ـ الذي يدين بالولاء المطلق للمرشد الأعلى والتيار الأصولي المتشدد ـ إلى غلبة التوتر وعدم الارتياح بين قادة الحرس ورؤساء الدولة من الإصلاحيين: ففي عهد الرئيس الإصلاحي الأسبق (حسن روحاني) توترت العلاقات بين الطرفين، لعدم رضا قادة الحرس عن الاتفاق النووي الذي وقعه الرئيس (روحاني) مع الرئيس الأمريكي الأسبق (أوباما) عام 2015م، وحاولوا عبر نشرهم صور قواعد تحت الأرض لصواريخ إيرانية باليستية مكتوب عليها شعارات تهدد السلم الإقليمي والدولي؛ وقيامهم بإطلاق (6) صواريخ بالستية تجريبية خلال شهر يونية 2017م؛ وعندما حاول الرئيس أن يحجِّم من صلاحياتهم ويقيد تصرفاتهم ـ التي كانت تهدد نجاح الاتفاق النووي؛ فوصفهم حينها بـ: «الحكومة التي تملك البندقية» في إشارة إلى مزاحمة الحرس الثوري لصلاحيات الحكومة الإيرانية في المجالات الاقتصادية والإعلامية والسياسية؛ قوبل من قادة الحرس الثوري برفض حاسم وتحدٍ صريح، اتضح في ردودهم عليه بعبارات حادة، تؤكد أن موقعهم في النظام الحاكم أهم وأقوى من رئيس الجمهورية نفسه[14]، ونذكر من ذلك ماصرح به القائد العام للحرس الثوري (محمد علي جعفري) من أن الحرس الثوري هو من يحمي حكومة (روحاني) نفسه، مشيرًا إلى أن حكومته سوف تمنى بالهزيمة والخذلان أمام الأعداء إن لم تملك البندقية، معقبًا على ما قاله (روحاني) بشأن تسلط الحرس الثوري على مؤسسات الحكم لأنهم يملكون (البندقية) بقوله:»... البعض يصفنا بأهل البندقية، أمر البندقية هين، نحن نملك الصواريخ»

كما صرح قائد (فيلق القدس) آنذاك (قاسم سليماني) بعبارات أكثر وضوحًا وصراحةً وتهديدًا للرئيس (روحاني) بألَّا يقترب من سلطات الحرس الثوري واختصاصاته أو امتيازته، لأن وجود إيران نفسه مرتبط بوجود الحرس الثوري، محذرًا (روحاني) من «ارتكاب الخيانة الكبرى بتكريس التشكيك حيال الأجهزة الثورية»، كما حذره من مخالفة المرشد عبر «الإدلاء بتصريحات على خلاف نوايا وسياسات المرشد»[15]. وليس من المستبعد أن يواجه الرئيس الإصلاحي الجديد (مسعود بزشكيان) السيناريو نفسه، عند قيامه بتنفيذ ما يطمح إليه من إصلاحات داخلية أو خارجية، إذا خالفت أو هددت مصالح قادة الحرس وامتيازاتهم الخاصة

التي يتمتعون بها منذ عشرات السنين

3. رفض الولايات المتحدة محاولات الرئيس (بزشكيان) من أجل تحسين العلاقات، وهو الأمر الذي بدت بوادره في الموقف الأمريكي من الانتخابات الإيرانية، حيث أعلنت الولايات المتحدة، أنها لا تتوقع «تغييرا جوهريا» من جانب إيران أيا كان الفائز في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية، مؤكدة أنها لا تعتبر الدورة الأولى لا حرة ولا نزيهة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية (فيدانت باتيل) لصحفيين: «نعتبر أن هذه الانتخابات في إيران ليست نزيهة ولا حرة». وأضاف: «لا نتوقع أن تؤدي هذه الانتخابات، مهما كانت نتائجها، إلى تغيير جوهري في توجه إيران أو أن تقود النظام الإيراني إلى إبداء مزيد من الاحترام لحقوق الإنسان ومزيد من الكرامة لمواطنيه»[16].

وقد أدان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية (ناصر كنعاني)، الموقف الأمريكي واصفًا ما صدر بـ«التصريحات التدخلية»؛ مضيفًا: «إن المسؤولين الأمريكيين، لن يحققوا أي نتيجة من خلال هذه التصريحات عديمة القيمة»؛ مؤكدًا أن: «الشعب الإيراني سيرد على هذا التدخل السافر في شؤونه عبر حضوره الفاعل والحماسي عند صناديق الاقتراع». واعتبر المتحدث باسم الخارجية الايرانية، أن الدور الحقيقي والمباشر للشعب الإيراني في تقرير المصير السياسي للجمهورية الإسلامية، من المبادئ البديهية التي تجلت في مرحلة التطبيق أيضًا[17].

خاتمة

تعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية الحالية من أهم الانتخابات الرئاسية الإيرانية التي أجريت في إيران منذ نجاح الثورة الإسلامية عام1979م، نظرًا لتزامنها مع ما تتعرض إيران لضغوط دولية، وتحديات إقليمية، واستحقاقات داخلية ـ اقتصادية واجتماعية ـ معقدة. وعلى الرغم من توقع كثير من المتابعين بأن يفضي ذلك إلى تدخل النظام بمؤسساته الرسمية و غير الرسمية، لفرض مرشح بعينه ـ غالبًا ما سيكون المرشح الأصولي المتشدد (حسن جليلي)، لضمان عدم خروج مؤسسة الرئاسة عن باقي مؤسسات النظام؛ إلا أن نتائج الانتخابات أسفرت عن فوز المرشح الإصلاحي (مسعود بزشكيان)؛ وهو ما بعث على التفاؤل، سواء داخ إيران أو خارجها؛ نظرًا لما يتبناه التيار الإصلاحي عمومًا، والرئيس الجديد خصوصًا من آراء وقناعات وتوجهات إيجابية تجاه المشاكل والأزمات الداخلية: سياسية واقتصادية واجتماعية؛ فضلًا عن أنه ـ على العكس من أنصار التيار المحافظ المتشدد ـ لا يمانع من تحسين علاقات بلاده مع الدول الغربية بعامة والولايات المتحدة بخاصة؛ فضلًا عن تعزيز العلاقات مع دول الجوار وغيرها من دول المنطقة

وعلى الرغم من أهمية ما تحمله نتائج الانتخابات الإيرانية من بشائر للشعب الإيراني ودول وشعوب المنطقة التي عانت من تدخل النظام الإيراني في شؤونها الداخلية، ودعمه للجماعات والميليشيات التي هددت الأمن والاستقرار في دولها؛ يبقى

التفاؤل بما يمكن أن يحققه الرئيس الإيراني الجديد، داخليًا وإقليميًا ودوليًا، موضع شك وحذر وترقب، نظرًا لما يعرقله من قيود كثيرة، داخلية وخارجية؛ حيث تقيده في الداخل نصوص الدستور التي تحد من صلاحياته مقابل ما تمنحه للمرشد الأعلى من صلاحيات غير محدودة؛ كما تقيده قوة المؤسسات الأمنية التابعة للمرشد (الحرس الثوري والباسيج)، والتي تحرص على إظهار الولاء والطاعة للمرشد، أي الولي الفقيه، من خلال قمع الاحتجاجات التي تخرج ضده أو ضد النظام المتبع في البلاد منذ نجاح الثورة الخمينية في القضاء على نظام الشاه والوصول للسلطة عام 1979م

وعلى صعيد القيود الخارجية التي قد تحد من طموحات الرئيس الإيراني الجديد وتحول دون تنفيذ سياساته، نجد التعنت الأمريكي والإسرائيلي الرافض للنظام الإيراني، وانعدام ثقته في كل ما يصدر عنه أو يحدث فيه، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية ونتائجها؛ فضلًا عن التوجس الروسي وتردده في توطيد العلاقات مع إيران، لتوقعه بتغيُّر الموقف الإيراني فيما لو تحسنت علاقاته بالولايات المتحدة والغرب

ويبقى الأمل في أن يستطيع الرئيس الإيراني الإصلاحي الجديد (مسعود بزشكيان) تحطيم قيوده الداخلية والخارجية، وتحسين علاقات بلاده مع كل دول العالم، والإقليمية منها بخاصة، ليرفع ما على إيران من عقوبات اقتصادية مؤثرة في حياة الإيرانيين، وبسود الأمن والاستقرار في ربوع المنطقة التي طالما عانت من الصراعات العسكرية والسياسية والأمنية بما ترتب عليها من تداعيات سلبية أعاقت مسيرات ومسارات التنمية في الكثير من الدول

الهوامش والمصادر:

(1) تعد هذه الإعادة هي المرة الثانية في تاريخ الانتخابات الرئاسية الإيرانية، التي لم تحسم فيها نتائج الانتخابات في أول جولة؛ حيث أعيدت الانتخابات عام 2005م، وفاز في جولة الإعادة آنذاك الرئيس الأسبق (محمود أحمدي نجاد) ضد منافسه (هاشمي رفسنجاني).

(2) انظر: (بزشكيان يفوز بانتخابات الرئاسة الايرانية)، تقرير منشور في موقع: (وكالة الأنباء الإيرانية ـ أرنا)، بتاريخ: 6/7/2024م، متاح على الرابط: https2//:u.pw/it2ISkX3

(3) انظر: (برلماني إيراني أصولي: جليلي وقاليباف من جنود ولي الفقيه وملعون من يتفوه بكلمة ضدهما)، منشور في موقع: (إيران انترنشنال)، بتاريخ: 29/5/2024م، متاح على الرابط: https://www.iranintl.com/ar/202406296278

(4) انظر: (أول تصريح لمسعود بزشكيان بعد فوزه برئاسة إيران)، منشور في موقع: (اسبوتنيك عربي) على شبكة المعلومات، بتاريخ:6/7/2024م، متاح على الرابط: https://2u.pw/ltJzHgJp

(5) جاءت تصريحات روحاني المشار إليها في مقطع فيديو أذاعته وكالو (فرنس برس)؛ انظر: (سر «الكتلة الرمادية».. مرشح «الإصلاحيين» بوجه انتقادات خامنئي)، تقرير منشور في موقع: (الحرة) على شبكة المعلومات، بتارخ: 24/6/2024م، متاح على الرابط: https://2u.pw/yAzCyLU2

(6) تعد انتخابات الرئاسة عام 2009م انموذجًا واضحًا تدخل أجهزة الدولة التابعة للمرشد لتجيير النتيجة لصالح ناخب بعينه، حيث تم تزوير نتائج الانتخابات الرئاسية آنذاك لصالح

الرئيس الأسبق (محمود أحمدي نجاد) المدعوم من المرشد (خامنئي)، الذي أعلن انحيازه لـ(نجاد) قبل الإعلان عن نتيجة الانتخابات في 12 يونيو 2009م، ضد منافسه على الرئاسة حينها (ميرحسين موسوي) الذي لا يزال خاضعًا للإقامة الجبرية منذ 2011م؛ وهو ما تعارض مع اختيار الناخبين الذين منحوا أصواتهم لـ(موسوي)؛ ما أدى إلى اندلاع الاحتجاجات التي اتهمت المرشد ومؤسسات الدولة العميقة بتزوير الانتخابات، وفقًا لما كان يردده المحتجون من شعارات، منها: «أين صوتي؟»، إلى الهتاف ضد المرشد ووصفه بـ: (الديكتاتور)، عبر شعار: «من سرق صوتي أيها الدكتاتور؟» وشعار: «الموت للديكتاتور»، وصولا إلى إحراق صور المرشد، والهتاف ضد (مجتبى خامنئي)، الاسم الذي كان مطروحًا حينها كمرشد قادم لإيران.

وقد استمرت تلك الاحتجاجات على مدى شهور، وشكلت أكبر أزمة داخلية تشهدها البلاد منذ نجاح الثورة الإيرانية 1979م؛ حيث شارك فيها أكثر من خمسة ملايين مواطن إيراني، وعرفت حينها بـ: (الحركة/ الثورة الخضراء) ـ حيث كان الثائرون يرفعون رايات خضراء، ويلونون أكفهم ورابطات أعناقهم وأساور سواعدهم باللون الأخضر. وكان أخطر ما جاءت به الثورة الخضراء واستفز النظام بشكل مباشر، هو مطالبتها بإعادة النظر في نظرية (ولاية الفقيه) كنظرية سياسية صالحة للحكم، وفي صلاحيات (الولي الفقيه المطلقة)؛ ودعوتها إلى تقليص تلك الصلاحيات، وزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية المنتخب، والانكفاء على الشأن الداخلي والتوقف عن تصدير الثورة للخارج. انظر تلك الأحداث في: (الحركة الخضراء الإيرانية ثورة شعبية لم تكتمل)، (تقرير) منشور على موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ 24/10/2016م، متاح على الرابط: https://2u.pw/zL0ttMh0.

وقد تأكدت عملية تزوير تلك الانتخابات في مايو عام 2017م، حيث استبعد مجلس مصلحة النظام عددًا من المرشحين للرئاسة الإيرانية آنذاك، نظرًا لتورطهم في قضايا فساد، وكان الرئيس السابق (محمود أحمدي نجاد) في مقدمة أولئك المبعدين، حيث تبين أنه فاز بالانتخابات الرئاسية لفترة ولايته الثانية عام 2009م عن طريق التزوير، وأن العدد الحقيقي للأصوات التي حصل عليها، هو 16 مليون صوت، وليس 24 مليونًا كما أذيع حينها! انظر: مأمون كيوان: (الرئاسة الإيرانية.. تعدد المرشحون والناخب واحد)، (مقالة) منشورة على موقع: (الوطن أون لاين) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 13 / 5/ 2017م، متاحة على الرابط: https://www.alwatan.com.sa/article/34149

(7) انظر: (بزشكيان يفوز بانتخابات الرئاسة الإيرانية)، منشور في موقع: (الجزيرة نت) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 6/7/2024م، متاح على الرابط: https://2u.pw/eaRSesLy

(8) المتمعن في تقسيم التيارات الإيرانية إلى أصوليين ومحافظين، يعلم أن الخلاف بينهم ليس كبيرًا ـ كما قد يتصور البعض ـ وأنه قد يصدق على موقف الفصيلين من السياسة الداخلية الإيرانية، حيث يكون الإصلاحيون أكثر ميلًا لتغليب الجانب السياسي على الجانب الديني، على العكس من المحافظين؛ أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ـ وبخاصة ما يتعلق منها بتصدير الثورة (الأيديولوجية) والسعي إلى بسط النفوذ الإيراني على الدول والشعوب الإسلامية عبر إثارة الفتن الطائفية ودعم الميليشيات الإرهابية للانقلاب على الشرعية والوصول للسلطة ـ فالجميع يصطفون في فصيل واحد هو الفصيل المتشدد، وإن تم تسويق البعض على أنه إصلاحي أو مجدد أو غير ذلك من الصفات، لإيهام المجتمع الإقليمي والدولي بأن تلك الشخصية يمكن مفاوضتها أو التعامل معها باعتبارها غير متشددة أو محافظة، وذلك لتحقيق مصالح إيران الإقليمية والدولية؛ ويمكننا أن نلحظ ذلك بوضوح في كل من رؤساء الجمهورية: (رفسنجاني)، و(خاتمي)، و(روحاني)، والذين صُدِّروا للعالم على أنهم إصلاحيون ومجددون ومرنون وغير متشددين؛ وكانت تصريحاتهم ـ عندما تولوا منصب رئيس الجمهورية ـ متخمة بعبارات الحرص على تحسين علاقات إيران بجيرانها وبغيرهم من دول العالم؛ بيد أن الواقع كان خلاف ذلك، حيث لم تتوقف إيران في عهد أحد منهم عن تصدير أيديولوجيتها، وإثارة الفتن والقلاقل في دول الجوار؛ وحسبنا ما شاهدناه في فترة الولاية الأولى من عهد الرئيس (روحاني) من تدخل صريح ومعلن في الدول العربية لدعم الأنظمة التابعة لها (سورية والعراق)، أو لدعم الميليشيات التي تسعى للانقلاب على الشرعية والسيطرة على السلطة

(لبنان والبحرين واليمن)، وذلك رغم ما أشيع عنه من أنه من المجددين والإصلاحيين، حيث كانت المصلحة الإيرانية تتطلب تصويره للغرب بهذه الصورة، ليتمم الاتفاق النووي مع الولايات المتحدة والدول الغربية المعروف بـ (5 + 1)، الذي أُبرم في يونيو 2015م، وانسحب منه الرئيس الأمريكي السابق (ترامب) عام 2018م (الباحث)

(9) انظر: (طالب بمشاركة عالية.. المرشد الإيراني: «المرشح الأنسب» للرئاسة من سيدعم سياسة معارضة أميركا)، منشور في موقع: (إيران انترنشنال)، بتاريخ: 25/5/2024م، متاح على الرابط:: https://www.iranintl.com/ar/202406258171

(10) انظر: (من مرقد الخميني.. بزشكيان يلقي أول خطاب ويشكر المرشد)، منشور في موقع: (سكاي نيوز عربية) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 6/7/2024م، متاح على الرابط: https://2u.pw/eCeEdMpt

(11) وردت هذه التصريحات على لسان الباحث الحقوقي والمحلل السياسي (أميد شمس)، و المحلل السياسي والخبير في الشؤون الدولية (حسين علي زاده)، في مقابلة لهما مع قناة (إيران إنترناشيونال). انظر النصوص المقتبسة في: (مرشحا الرئاسة في إيران يتبادلان الاتهامات في المناظرة الثانية.. وخبراء: الرئيس خادم للمرشد)، تقرير منشور في موقع: (إيران إنترناشيونال) على شبكة المعلومات، بتاريخ: 5/7/2024م، متاح على الرابط: https://www.iranintl.com/ar/202407026359

(12) هو أهم المؤسسات الإيرانية التي تم تأسيسها بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة ـ وتحديدًا في مايو 1979م ـ بقرار من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آنذاك (آية الله الخميني)، ووضع تحت إمرته مباشرة. ويحتل مكانة مرموقة في الإدارة الإيرانية، حيث يوجد له ممثلون في كافة المؤسسات الحكومية تقريبًا، ولهم من الصلاحيات ما يفوق حدود القانون. كما أنه يلعب دورًا محوريًّا في شبكة الاستخبارات والهيئات الأمنية الإيرانية؛ وذلك من خلال تعيين الأعضاء السابقين بالحرس الثوري في مراكز مرموقة في وزارة الاستخبارات والأمن، التي تخضع نظريا لسلطة الرئيس، بينما تخضع فعليا إلى المرشد الأعلى. بالإضافة إلى أن الحرس الثوري يهيمن على هيئتين أمنيتين: إحداهما تتعامل مع الشؤون الداخلية، فيما تعالج الثانية الاستخبارات الأجنبية

ويصنف الحرس الثوري باعتباره ثالث أكبر مؤسسة اقتصادية إيرانية، حيث لا تتقدمه في حجم القدرات الاقتصادية سوى الشركة الإيرانية الوطنية للنفط، وأوقاف الإمام (الرضا) في مدينة مشهد المقدسة، شمال شرقي طهران. وتعود سيطرة الحرس الثوري على الاقتصاد الإيراني إلى تسعينيات القرن الماضي، وتحديدً أثناء تولي الرئيس الإيرانى الأسبق (هاشمي رفسنجاني) الحكم، وبدأه في إعمار ما دمرته حرب الثماني سنوات مع العراق، حيث قام آنذاك بإسناد مهام إعادة إعمار البلاد، إلى شركات تابعة للحرس، ومنذ ذلك الحين تشعبت النشاطات وتعددت المجالات التي دخلها الحرس ما بين: الإنشاءات، وقطاع النفط والتعدين، والزراعة، والنقل، وحتى الاتصالات وشركات الإنترنت. كما كان للمرشد الإيراني (علي خامنئي) دور بارز في تمكين الحرس الثوري من الاقتصاد الإيراني، حيث أصدر عام 2006م مرسوماً بخصخصة 80% من القطاع العام، وهو ما فتح الباب أمام الحرس والشركات التابعة له للاستحواذ على نصيب الأسد من شركات هذا القطاع، حيث تشير التقديرات إلى أن 13.5% فقط من الشركات المملوكة للدولة انضمت فعليًا للقطاع الخاص، فيما استحوذ الحرس على النسبة المتبقية، والتي يبلغ إجمالي قيمة أصولها (70) مليار دولار.

يسيطر على حوالي ثلث الاقتصاد الإيراني، وذلك من خلال بسط نفوذه على عدد من المؤسسات والصناديق الخيرية والشركات الفرعية التي تدير جزءًا لا يُستهان به من الاقتصاد الإيراني؛ حيث تُسيطر قوات الحرس على المفاصل المحورية للاقتصاد في إيران في مختلف المجالات ـ بدعم من المرشد(خامنئي) ـ وتحصل سنوياً على عشرات المليارات من الدولارات خارج سيطرة الجهات الرسمية في البلاد. وتشمل هذه الأصعدة: النفط، والغاز، وتصدير واستيراد السلع، وكذلك الخدمات المدنية والزراعية وغيرها؛ وقد أسست لها شركات متعددة، وفرضت سيطرتها على أرصفة موانئ البلد. ومن أبرز المؤسسات الاقتصادية التابعة لقوات الحرس مؤسسة (خاتم الأنبياء) التي لديها نحو 150 ألف موظف. المرجع السابق نفسه.ووفقا

للتقديرات التي ذكرتها صحيفة طهران اليومية (شرق)، فإن نحو 600 ألف نسمة من جميع أنحاء البلاد يعملون في مشر

وعات يمتلكها الحرس الثوري أو يسيطر عليها وهو ما يجعل الحرس الثوري ثاني أكبر صاحب عمل في البلاد بعد الحكومة نفسها. وهذا ما دفع الكثيرين لأن يصفونه بـ: (المافيا العملاقة)، ويحملونه مسؤولية تردى الوضع الاقتصادي الإيراني. انظر: (أوهام حول الباسدران الإيرني: حراس الثورة والثروة)، (دراسة) من إعداد: أمير طاهري، منشورة في مجلة: (المجلة)، بتاريخ: 9 يناير 2013م

وقد برز الدور الداخلي للحرس الثوري في العديد من الأزمات الداخلية التي شهدتها إيران إبان الثورة، حيث تولى تصفية كل من اعترض على الثورة الخمينية عند اندلاعها، وقام بإخماد المظاهرات التي شهدتها إيران عام 2009م ضد تزوير الانتخابات لصالح (أحمدي نجاد)، والتي عرفت بالثورة الخضراء؛ كما برز دوره في قمع الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في المدن الإيرانية في 28 ديسمبر 2017م. ومازال قمع المعارضة هو أحد الأدوار الداخلية الرئيسة للحرس الثوري الإيراني، ومازالت قدرة قائده على تحقيق تلك الغاية هي المقوم الأساسي لتعيينه في منصبه وبقائه فيه؛ ويتأكد ذلك من إعادة قائد (الحرس الثوري) السابق (محمد علي جعفري) إلى منصبه، بعد تعيينه رئيسًا لمجلس تشخيص مصلحة النظام، عندما ظهرت كثير من بوادر التمرد الداخلي في المجتمع الإيراني عام 2016م. ومما قام به من السيطرة على الاحتجاجات التي سادت البلاد أعقاب موت المواطنة مهسا أميني أواخر عام 2022م على يد شرطة الأخلاق

(13) وهي المؤسسة الاستراتيجية التي تدير مقاليد الأمور في إيران، وتتولى التحضير والمتابعة لأنشطة الولي الفقيه، من لقاءات وخطب ومحاضرات وبيانات، ولها آلاف الموظفين الذين يمثلون الولي الفقيه، وهم منتشرون في جميع مؤسسات الدولة الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية والأمنية والتعليمية، وخصوصًا في الجامعات، فضلًا عمَّن يمثلونه في العديد من دول العالم

(14) كان قادة الحرس الثوري حريصين على إفشال هذا الاتفاق بأية وسيلة، نظرًا لما كانوا يحصلون عليه من مكاسب عبر استغلالهم للظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد نتيجة للعقوبات الدولية المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي، فقد قام هؤلاء القادة خلال فترة العقوبات، بتأسيس العديد من الشركات بأسماء وهمية، وجندوا شبكات للالتفاف على العقوبات ومخالفتها، وتولت هذه الشبكات أعمال التصدير والاستيراد من الخارج لحساب الحرس الثوري وقادته. وهذا ما جعل الرئيس (حسن روحاني) يطلق عليهم لقب: (سماسرة أو تجار العقوبات)، وذلك فى عام 2014م، أي بعد انتخابه بعام واحد، في محاولة منه لمحاربة الفساد والدولة العميقة للحرس الثوري؛ ولذلك ندد قادة الحرس بالاتفاقية النووية ولم يعلنوا عن قبولها صراحة، ودخلوا في صراع مع الرئيس (روحانى)

(15) انظر: (روحاني يلتقي قادة الحرس الثوري لتهدئة التوتر)، (تقرير) من إعداد: عادل السالمي، منشور في صحيفة: (الشرق الأوسط)، العدد: (14119)، بتاريخ: 2 ذو القعدة 1438 هـ. 25 يوليو 2017 م.

(16) انظر: (بعد الانتخابات.. هذه توقعات أميركا لتوجهات إيران «الجديدة")، منشور في موقع: (سكاي نيوز عربية)، بتاريخ: 2/7/2024م، متاح على الرابط: https://msdernet.xyz/muta.php?no=3571401

(17) انظر: (طهران تدين «التشكيك» الأميركي بنزاهة الانتخابات الرئاسية)، منشور في موقع: (صحيفة الشرق الأوسط)، بتاريخ:، متاح على الرابط: https://2u.pw/PV1ty-feh

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

www.grc.net